اليه بنبنستي هو ان الحل القائم على التقسيم الاقليمي لم يعد ممكناً، او بصيغته هو «لم يعد الوضع قابلا للتغير». وبناء على هذا التشخيص للواقع الحالي، رأى عميراف ان «اقتراحاً وفق المبدأ التصحيحي [القائم على الشراكة] يمكن ان يكون واقعيا» (**المصدر نفسه**).

وميّز عميراف بين نوعين من الشراكة. «فعلى أساس مبدأ الشراكة، يمكن ايجاد حل يقوم على ' شراكة صغيرة ' في يهودا والسامرة. وبالمقابل، على ' شراكة كبيرة ' في أرض ـ اسرائيل التاريخية.

«ففي اطار ' الشراكة الكبيرة ' ـ او بالمصطلحات الدولية ' الكونفدرالية ' ـ ترتبط الدولتان على ضفتي نهر الاردن بمواثيق مختلفة في المجال الاقتصادي على غرار ' السوق الاوروبية المشتركة ' ، وتتعاونان في تطوير مناطق مثل البحر الميت وخليج ايلات [العقبة]، وميناء مشترك على البحر المتوسط، ومشاريع ري في غور الاردن وخلافه... وفي اطار ' الشراكة الصغيرة ' ، يقام في يهودا والسامرة حكم ذاتي، يمنح السكان العرب ادارة ذاتية موسعة. وفي هذا الاطار، يسمح للسكان باستخدام الرموز الوطنية، مثل العملة وطوابع البريد والعلم والنشيد الوطني. وتكون العاصمة الادارية للحكم الذاتي في شرق القدس. اما مواضيع الأمن والعلاقات الخارجية ومصدر الصلاحيات، فتبقى من اختصاص اسرائيل. وتبقى المستوطنات في اماكنها، وتكون المنطقة مفتوحة امام الحركة والتنقل. ووفقاً للنموذج الجابوتينسكي، يتمتع العرب في تلك المنطقة بـ ' سلطة وطنية ' ، بينما تتمتع اسرائيل بـ ' سيادة وطنية ' . وهذه هي الدلالة الوحيدة الممكنة لـ ' الشراكة في البلد ' .

«ان مزايا الشراكة في البلد، من ناحية اسرائيل، واضحة: فلا حل اقليمي وسط، والامن القومي مضمون، لا مشكلة ديمغرافية، والسلام قائم.

«ومن ناحية الفلسطينيين، فالمزايا لا تقل بروزاً. فالتسوية القائمة على ' الشراكة الصغيرة ' تمنحهم، لأول مرة في تاريخهم، ' حكماً ذاتياً ' . وخيار حق ' تقرير المصير ' ، او اقامة دولة، محفوظ لهم دائماً في الاردن. وبامكانهم مواصلة طموحهم لاقامة دولة في يهودا والسامرة ايضاً، لكن التعبير عن هذا الطموح يكون عبر الوسائل الدبلوماسية، وفي حالة سلام، وليس عبر اعمال الارهاب» (**المصدر نفسه**).

هستيريا ونفاق سياسي

مع ان رئيس الحكومة وكذلك عضو الكنيست دان ميريدور ـ كما اكد بعض المصادر الصحفية ـ كانا على علم بمشروع عميراف، وكذلك بالاتصالات التي كان يجريها (**هآرتس**، ١٨/٩/١٩٨٧)، ومع ان عميراف نفسه حاول ايضاح موقفه في رسالة بعث بها الى رئيس الحكومة في اعقاب كشف احدى الصحف المحلية في القدس لموضوع اتصالاته ولقاءاته مع كل من فيصل الحسيني ود. سري نسيبة (**عل همشمار**، ٢٠/٩/١٩٨٧)، ومع ان بعض المصادر الاخرى يؤكد ان شامير تلقى مشروع عميراف قبل مغادرته اسرائيل الى رومانيا، وبالتالي، فانه استغل محادثاته مع الرئيس الروماني للبحث في المحادثات التي اجراها عميراف مع الحسيني ونسيبة (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٩/١٩٨٧)، الا ان كل هذه الوقائع المخففة لم تخفف من حدة الهستيريا التي اتسمت بها حملة التنديد بعميراف، التي ساهم فيها رئيس الحكومة، بشكل مباشر.

فاضافة الى استمرار مسلسل تصريحات النفي بالعلم، فقد جرى التنديد بعميراف شخصيا وبكلمات نابية. فرئيس الحكومة، اسحق شامير، نفى، بغضب، الانباء الاخيرة التي ترددت بشأن علمه باللقاءات التي اجراها عضو حركة حيروت، موشي عميراف، مع ممثلي م.ت.ف. وفي مقابلة مع صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، تطرق شامير الى موضوع اللقاءات، فقال انه بحاجة الى «التحرر من هذا الغضب الذي يخرجه عن طوره». ونفى علمه باللقاءات، وقال انه بالكاد يعرف عميراف وانه لم يتداول معه، ابداً، في الشؤون السياسية. ووصف عميراف بأنه شخص «مضطرب»، مضيفاً ان القول انه اعطى موافقته على أية اتصالات مع رجال م.ت.ف. يفوق كل خيال. واضاف شامير ان من المؤكد ان عميراف قد فقد صوابه كونه حقيقة قد اجرى محادثات مع رجال م.ت.ف. وابدى شامير احتمالاً ان يكون الحسيني ونسيبة قد «استغلا سذاجة وغباء عميراف، ولكن ليس لذلك الامر اية صلة بالليكود. فالليكود موحّد في رفضه اجراء اي